

وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن جهود العلم-السياسات العالمية فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات

شباط/فبراير 2022

تم طرح مشروع قرار للاجتماع الخامس لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA5) يتضمن مقترحاً لتأسيس لجنة علمية-سياسية بغية دعم الإجراءات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث.

لقد شاركت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات في النقاشات العلمية-السياسية بموجب معاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم ومعاهدة ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وجمعية الأمم المتحدة للبيئة ولسنوات عديدة. نتطلع إلى مزيد من النقاش بشأن كيفية تيسير مزيد من العمل الدولي فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات. تهدف هذه الورقة إلى مشاركة وجهات نظرنا في هذا الموضوع كمساهمة في النقاشات العلمية-السياسية في جمعية الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنتديات.

تؤمن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بأن العلم السليم المستقل ينبغي أن يحدد السياسات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات استناداً إلى المبدأ الاحترازي وواجب القطاع الصناعي في الإفصاح عن المعلومات وحق المواطنين في المعرفة. حيث تعد إمكانية الوصول إلى بيئة صحية ومستدامة حقاً عالمياً من حقوق الإنسان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السياسات القائمة على العلم لحماية حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المعرضين لمواد ونفايات خطيرة. حتى الآن، هذا أبعد ما يكون عن الواقع وثمة حاجة لإجراءات حاسمة لمعالجة المخاطر الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة التي يشكلها الإنتاج والاستخدام الراهنين للمواد الكيميائية الخطرة والزيادة الهائلة المتوقعة لهما. وهو ما أكدته منشور علمي حديث يُظهر بأنه قد جرى تجاوز حد التلوث الكيميائي الخامس لكوكب الأرض من أصل تسعة حدود لكوكبنا.

إننا نثمن النوايا الكامنة خلف مشروع القرار لتسريع الإجراءات الاحترازية لحماية صحة الإنسان والبيئة. حيث تعد المشاركة المتزايدة للمجتمع العلمي المستقل لتحقيق هذه الهدف الهام أمراً حيوياً

ومرحباً به للغاية. في الوقت عينه، هناك نقص كبير حالياً في الموارد اللازمة لمعالجة التلوث الكيميائي الهائل في العديد من البلدان. على سبيل المثال، قدّر تقرير جرى تقديمه في مؤتمر الأطراف العاشر لمعاهدة ستوكهولم أن هناك حاجة لحوالي خمسة مليارات دولار فقط من أجل التعامل مع كافة الملوثات العضوية الثابتة المدرجة حالياً بموجب الاتفاقية¹ ويعد التمويل عقبة أساسية، على سبيل المثال في تقييم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل المضي قدماً نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وإلى أن يقوم قطاع صناعة المواد الكيميائية بتوفير التمويل اللازم لمعالجة تأثير منتجاته بشكل شامل، فمن الأهمية بمكان أن يتم تصميم أي جهود جديدة بحيث تُحدث أكبر أثر باستخدام الوسائل المحدودة.

بالإضافة إلى هذه المحدودية، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الخبرات الحاصلة من الإجراءات العلمية-السياسية المتينة مثل لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة في معاهدة ستوكهولم عند تقييم المعلومات المقدمة إلى تقييم الخيارات من أجل تعزيز الترابط العلمي-السياسي واتخاذ قرارات بشأن المسار قدماً.

بناء عليه، تود الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أن تسلط الضوء على الدروس الأساسية المكتسبة ووجهات النظر التالية:

التركيز على المواد الكيميائية: ينبغي أن يركز أي جهد جديد لتعزيز الترابط العلمي السياسي بشكل خاص على المواد الكيميائية كي يكون فعالاً. سيساعد هذا التركيز في تحديد سياسات بعينها من أجل تفادي الضرر، وكذلك تحديد من هم منتجو المواد الكيميائية السامة وتحملهم المسؤولية. سيؤدي توسيع النطاق ليضم مصطلح «التلوث» إلى الحد من التأثير مثل هذا الجهد بشكل حتمي وذلك لأن المصادر والإجراءات والسياسات المرتبطة به أكثر تنوعاً وتعقيداً.

أخذ البعد السياسي الذي لا مفر منه للعلم-السياسات في عين الاعتبار: هناك أمثلة عديدة حول كون الاعتبارات السياسية والمصالح المالية ذات الصلة هي العامل المقرّر على الرغم من وجود توصيات علمية واضحة وذلك في مجال السياسات الدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات. أحد هذه الأمثلة هو التقرير التاريخي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بشأن حالة علم المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء الذي صدر في عام 2013. حيث يعرض هذا التقرير الإجماع العلمي بشأن هذه المواد الكيميائية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات، ويأتي مترافقاً مع ملخص لصنّاع القرارات. ومع ذلك، وبعد حوالي عشر سنوات من إصداره، فإن التأثيرات المسببة لاضطرابات الغدد الصماء لا توجه قرارات السياسات إلا في حالات محدودة جداً. ولا يزال ثنائي الفينول (أ) يُستخدم على الرغم من أنه من المعروف أنه مادة مسببة لاضطرابات الغدد الصماء منذ عام 1930. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح باستخدام مجموعة واسعة من الإضافات البلاستيكية التي تحمل خصائص مسببة لاضطرابات الغدد الصماء، بما في ذلك ضمن مواد ملامسة للأغذية.

جَعْلُ الاحتراز هو العامل المقرر: يجب أن تكون جهود السياسات العلمية الفعالة بمثابة إنذار مبكر وأداة لفحص الأفق، بحيث تأخذ كافة العلوم عالية الجودة في عين الاعتبار وليس فقط التقييمات التنظيمية الناجمة عن ردة فعل. كما يجب أن يتم بناؤها على المبدأ الاحترازي وأن تشترط بأن تكون الإرشادات المقدمة للحكومات بخصوص السياسات متوافقة مع أفضل الأدلة العلمية المتاحة. ولكن الأسلوب العلمي قائم على الحاجة إلى السعي الدائم نحو مزيد من المعرفة. وبالتالي، فإنه من الضروري بالأحرى تأخر مثل هذه الجهود أي قرارات بشأن السياسات لتصبح ذريعة للتقاعس، بل يجب أن تقر بأنه يجب وضع سياسات الحماية موضع التنفيذ حتى في حالة عدم وجود يقين علمي كامل. لذلك لا يجب أن تقترن بشكل مباشر مع أطر السياسات القائمة بالفعل.

ينبغي تجنب تضارب المصالح السياسية والمالية: يتم إجراء معظم الأبحاث حول المواد الكيميائية الخطرة من خلال مشاريع يمولها القطاع الصناعي أو داخلياً من قبل القطاع الصناعي نفسه لأغراض محددة. لا يمكن بطبيعة الحال اعتبار هؤلاء العلماء أو المصادر على أنهم مستقلون ضمن أي جهد علمي ذي صلة بالسياسات. يشكل الغسل الأخضر (التضليل حول الممارسات أو الفوائد البيئية لمنتج أو خدمة ما) والعمل للمصالح المالية والسياسية وتضارب المصالح تهديداً معروفاً في كافة الجهود العلمية-السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصالح الاقتصادية أو سياسات بلد ما أن تمارس ضغطاً صريحاً أو ضمنياً على العلماء، ويمكن أن يصل إلى حد المضايقة أو التهديد. أخيراً، هناك العديد من الحالات المعروفة لعلماء يُفترض بأنهم مستقلون ممن يبذرون الشك بالنيابة عن المصالح الصناعية، وذلك مثل حالة قيام تسعة عشر خبيراً في المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في الاتحاد الأوروبي بزرع الشكوك في الاتحاد الأوروبي.

السعي لإغلاق الصنبور: يجب أن تؤدي الإرشادات الفعالة إلى سياسات تمنع من إنتاج المواد الكيميائية السامة واستخدامها وإعادة تدويرها. ويرتبط هذا الأمر بالمواد الكيميائية القديمة والمواد الكيميائية المستخدمة في الوقت الحالي ويرتبط كذلك بمنع استخدام مواد كيميائية جديدة ذات خصائص خطيرة محتملة بشكل حاسم. هناك أمثلة عديدة عن مجموعات من المواد الكيميائية التي كان يجب منع استخدامها، مثل المواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS) ومثبطات اللهب المُبرومة وثنائيات الفينول استجابة لدلائل مبكرة مثيرة للقلق، ولكنها الآن تسبب أضراراً واسعة الانتشار وتأثيرات مالية ضخمة.

يجب معالجة عدم المساواة في البيانات العلمية على الصعيد العالمي: تأتي معظم الأبحاث والدراسات المتاحة بشأن تأثيرات المواد الكيميائية من بلدان ذات دخل مرتفع ولا يمكن الوصول إليها سوى من خلال اشتراك مدفوع الأجر. في الوقت عينه، يتأثر كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على وجه الخصوص بالمواد الكيميائية الخطرة. وبالتالي، يعد علم المواطنين (التعهد الجماعي) والمعارف المحلية والتقليدية، والابتكارات، وممارسات السكان الأصليين، والجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية جهوداً مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار على قدم المساواة. علاوة على ذلك، يؤكد هذا على الحاجة إلى توجيه تركيز جهود العلم-السياسات على الأخطار فحسب لجعلها قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي. وكذلك يجب أخذ كون النساء مجموعة تتأثر على نحو خاص بالمواد الكيميائية والنفايات بعين الاعتبار. وأخيراً، يجب بناء مقدرات تحليلية وبحثية مستقلة وتقديم الدعم لها في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.